مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الإصرار على الخطأ وأثره في الحكم على الراوي دراسة نظرية تطبيقية

د. محمد زايد العتيبي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٨- السنة ٣٧

رجب: ١٤٤٣هـ - مارس ٢٠٢٢م

البحث الثاني

الإصرار على الخطأ وأثره في الحكم على الراوي
دراسة نظرية تطبيقية

د. محمد زايد العتيبي
أستاذٌ مشاركٌ بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

DOI: 10.34120/0378-037-128-002

الإصرار على الخطأ وأثره في الحكم على الراوي
دراسة نظرية تطبيقية

د. محمد زايد العتيبي*

تاريخ استلام البحث: فبراير ٢٠٢١م تاريخ إجازة البحث: أبريل ٢٠٢١م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية من قضايا علم الجرح والتعديل التي لها الأثر في الحكم على رواة الأحاديث، هذه القضية هي إصرار الراوي على الخطأ، وقد جعلت عنوان البحث «الإصرار على الخطأ وأثره في الحكم على الراوي»، وقد قسمته إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، ومنهجه وخطبته، وبينت أنه يهدف إلى بيان الرجوع عن الخطأ والإصرار عليه وضوابط الخطأ والرواة الذين وصفوا بالإصرار على الخطأ.

وذكرت في المبحث الأول العديد مما يتعلق برجوع الراوي عن خطئه وصور هذا الرجوع، كرجوعه بسرعة أو بعد رجوعه إلى أصله وغيرهما.

وأما المبحث الثاني فذكرت فيه كيفية إصرار الراوي على خطئه والضوابط التي من شأنها بيان الخطأ الذي يضر بالراوي، كأن يكون الخطأ مجمعا عليه أو فاحشا أو من المصر عليه.

وأما المبحث الأخير فقد ذكرت فيه عددا من الرواة الذين اتصفوا بالإصرار على خطئهم بجمعهم وترجمتهم وبيان حالهم وإصرارهم على الخطأ.

وفي الخاتمة ذكرت عددا من النتائج من أبرزها أن الإصرار على الخطأ يؤثر على الراوي من حيث تعديله أو تجريحه، وأن كثرة الرواية والحفظ لا تسلِّم الراوي من الخطأ، كما أن هناك ثمة رواة وثقهم العلماء مع إصرارهم على خطئهم، ثم أردفت هذه النتائج بعدد من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث، كأن تقوم المؤسسات العلمية بجمع القضايا التي لها الأثر على الرواة جرحا وتعديلا في موسوعة علمية مختصة، وحصر الرواة الذين تنطبق عليهم هذه القضايا، وغير ذلك.

الكلمات المفتاحية: الرجوع عن الخطأ- الإصرار- الخطأ- الحكم على الراوي- ضوابط بيان الخطأ.

(*) أستاذٌ مشاركٌ بقسم التفسير والحديث في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، منذ عام ٢٠١٦م. حاصل على شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، عام ٢٠١٢م، والماجستير في الحديث النبوي وعلومه من كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت، عام ٢٠٠٦م، والليسانس في أصول الدين من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عام ٢٠٠٣م. وهو عضو باحث في عدد من المراكز البحثية في العالم. له ثلاثة كتب مطبوعة، وعشرة بحوث عالمية محكمة.

الاهتمامات البحثية: الجرح والتعديل، والعلل والتخريج ودراسات في الحديث النبوي

bo_zayed80@hotmail.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، اللهم صلِّ على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد استأثرت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بعلم الإسناد، وانتقال نصوصها بسلسلة سند متصل إلى المصدر الأول منذ زمن الرسالة المحمدية، لذا أراد العلماء التأكد من صحة هذا السند وعدالة رجاله وضبطهم، فوضعوا ضوابط وشروطا في السند ورجاله حتى يكون مقبولا، ولأجل ذلك استفاض العلماء في بيان حال الرواة من حيث التعديل والتجريح، فكان علم الجرح والتعديل.

ومن قضايا الجرح والتعديل التي لها الأثر في الحكم على الراوي قضية إصرار الراوي على الخطأ؛ فإنه مهما بلغ الراوي من الحفظ، فإنه لن يسلم من الخطأ؛ فقد قال الإمام مسلم بن الحجاج: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا هذا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[(١)].

وقال أبو عيسى الترمذي –رحمه الله–: «لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم» [(٢)].

وقال العقيلي في عبد العزيز بن مسلم القسملي: في حديثه بعض الوهم.

قلت (الذهبي): «هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة»[(٣)].

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج (١٤١٠هـ)، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر، ص ٣٨.

(٢) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، ١ / ٤٣١.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد (١٩٩٥م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ٤ / ٣٧٣.

وقال ابن معين: «من لم يخطئ فهو كذاب»[١].

وقال أيضا: «لست أعجب ممن يحدّث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدّث فيصيب»[٢].

وقال ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم»[٣].

وقال عيسى بن يونس: «من يفلت من الخطأ؟ ربما رأيت شريكا يخطئ، ويصحف حتى أستحيي»[٤].

وليس من شرط الثقة ألَّا يخطئ، فكم جاء عن النقاد توثيق رواة مع النص على أخطائهم.

قال ابن الغلابي: «ذكر لابن معين عفان، وثبته، فقال: قد أخذت عليه خطأه في غير حديث»[٥].

وقال أبو داود في سريج بن النعمان: «ثقة غلط في أحاديث»[٦].

وقال أبو داود في سهل بن هاشم الشامي: «هو فوق الثقة ، ولكنه يخطئ في أحاديث»[٧].

وقال الذهبي: « فليس من شرط الثقة ألَّا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة، ونبلا»[٨].

وسوف أتناول في هذا البحث هذه القضية، وجعلت عنوانه «الإصرار على الخطأ وأثره في الحكم على الراوي».

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه خطوة مهمة في طريق البحث العلمي خاصة في علم الجرح

(١) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١ / ٤٣٦.
(٢) ينظر: المصدر السابق ١ / ٤٣٦.
(٣) ينظر: السابق ١ / ٤٣٦.
(٤) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ٨ / ٢١٤.
(٥) ينظر: المصدر السابق ١٠/ ٢٤٦.
(٦) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣ / ١٧٣.
(٧) ينظر: المصدر السابق ٣ / ٣٣٦.
(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦ / ٣٤٦.

والتعديل، والذي يحاول بيان إحدى الطرق التي يلجأ إليها علماء هذا العلم في الحكم على الراوي بالتعديل أو التجريح، وذلك من خلال النظر في حال الراوي من حيث خطئِهِ ورجوعه عنه أو إصراره عليه.

مشكلة البحث:

ذكر المحدثون أن الإصرار على الخطأ من أسباب الترك ومع ذلك وجدت عددا وصفوا بذلك ولم يتركوا بل وثقوا، فاجتهدت أن أبين أثر هذا الإصرار على الحكم على الراوي من خلال تناول نصوص علماء الجرح والتعديل وتحليلها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل فيما يلي:

١- بيان مكانة السنة النبوية بين العلوم الشرعية باعتبارها أصلا من الأصول الشرعية في الإسلام، والتي يحتم على الباحثين دراسة ما يتعلق بسلسلة الرواة الناقلة للحديث للتأكد على نسبة الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم.

٢- محاولة إثراء المكتبة الحديثية بأحد المواضيع التي تتناول فرعا من فروع علوم الحديث، والتي لها الأثر في معرفة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم.

٣- بيان ما يتعلق بخطأ الرواة والمصر منهم على خطئه والراجع عنه.

٤- بيان ضوابط الخطأ الذي يضر بالراوي.

٥- التعرف على العديد من الرواة الذين وصفهم علماء الجرح والتعديل بالإصرار على الخطأ.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أعثر على دراسة لمثل هذا الموضوع، إلا أنه أثناء نشر هذا البحث تم نشر بحث آخر بعنوان «الإصرار على الخطأ وأثره في مرويات الراوي» للدكتور نصار منصور محمد عبد الرحيم، بمجلة كلية البنات الإسلامية بأسيوط، العدد الثامن عشر، يناير ٢٠٢١م.

وبعد الاطلاع عليه وجدته يختلف عن بحثي في أنه تناول الإصرار على الخطأ وأثره في مرويات الراوي من خلال مبحثين تعرض فيهما للتعريف بالخطأ والإصرار عليه، وبيان أنواع الخطأ في الحديث.

بينما تناول بحثي إصرار الراوي على الخطأ من خلال ثلاثة مباحث تعرضت فيها للرجوع عن الخطأ عند الرواة، وبيان ضوابط الخطأ الذي يضر بالراوي، كذلك ذكرت العديد من الرواة الذين وصفوا بالإصرار على الخطأ.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك فيه المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استقراء نصوص علماء الجرح والتعديل لبيان أثر الإصرار على الخطأ في الحكم على الراوي.

حدود البحث وإجراءاته:

تتمثل حدود هذا البحث في تناول خطأ الرواة وإصرارهم عليه والتنظير له، وذكر الرواة المصرِّين على خطئهم.

وأما عن إجراءات البحث فتتمثل فيما يلي:

١- تقسيم البحث إلى مباحث ومطالب.

٢- نقل أقوال علماء الحديث تدليلا على المسألة محل البحث، وعزو تلك الأقوال إلى مصادرها الرئيسة المأخوذة منها.

٣- ذكر مختصر ما ينقل عن العلماء في عبارة موجزة أصدر بها المسألة محل البحث.

٤- ذكر بيانات المصدر أو المرجع في أول ورود له في البحث.

٥- ترتيب الرواة الذين وصفوا بالإصرار على الخطأ ترتيبا ألفبائيا.

وغير ذلك من الإجراءات البحثية والشكلية مما يتضح من خلال تصفح البحث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: فيه تعريف الخطأ والإصرار.

المبحث الأول: الإصرار على الخطأ دراسة نظرية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرجوع عن الخطأ عند الرواة.

المطلب الثاني: الإصرار على الخطأ.

المبحث الثاني: الإصرار على الخطأ دراسة تطبيقية.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

التمهيد

أولا: تعريف الخطأ:

أ- الخطأ لغة: مصدر من الفعل المهموز خَطِئ، وهو في اللغة أصل يدل على تعدي الشيء والذهاب عنه، والخطأ من ذلك؛ لأنه مجاوزة حد الصواب، يقال: أخطأ إذا تعدَّى الصواب، وخطئ يخطأ: إذا أذنب؛ لأنه يترك الوجه الخير[1].

ب- الخطأ اصطلاحًا: هو ما ليس للإنسان فيه قصد[2].

وقيل: هو ثبوت الصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة، أو: هو العدول عن الجهة[3].

ثانيا: تعريف الإصرار:

أ- الإصرار لغة: مصدر من الفعل الرباعي المضعف أصرَّ، وأصله في اللغة الفعل الثلاثي

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ٢/ ١٩٨ (خ ط ئ).

(٢) الجرجاني، علي بن محمد (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، التعريفات، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ص ٩٩.

(٣) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ٤٢٤.

الصحيح صرر، والذي يرجع في اللغة إلى عدة أصول منها الأصل المستخدم في هذا البحث وهو العزم على الشيء[١].

والإصرار في اللغة يطلق ويراد به العزم والإمضاء، فيقال: أصر على أمر أي عزم على أن يمضي فيه ولا يرجع[٢].

ب- الإصرار اصطلاحًا: هو الإقامة على الذنب والعزم على فعل مثله[٣].

وقيل: كل عزم شددت عليه فهو إصرار[٤].

المبحث الأول

الإصرار على الخطأ دراسة نظرية

المطلب الأول: الرجوع عن الخطأ عند الرواة:

قبل الكلام على الرجوع عن الخطأ وصوره ودلالته لا بد من بيان أثر كثرة الأخطاء وقلتها في الحكم على الراوي؛ فإن أخطاء الرواة تختلف كثرة وقلة من راو لآخر، وهذه القلة والكثرة لها الأثر في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، وذلك على النحو التالي:

أما من كثرت أخطاؤه ولم تغلب على الصواب فهو الذي إن لم يرجع يترك حديثه:

قال ابن المبارك: «يكتب الحديث إلا عن أربعة، غلَّاط لا يرجع، وكذَّاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه»[٥].

وقال السهمي: « وسألت الدارقطني عمن يكون كثير الخطأ؟ قال:» إن نبَّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»[٦].

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣/ ٢٨٢ (ص ر ر).

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٤هـ)، لسان العرب، بيروت، الطبعة الثالثة، دار صادر، ٤/ ٤٥٢، ٤٥٣ (ص ر ر).

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٨.

(٤) الكفوي، الكليات، ص ١٢٢.

(٥) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٤٣.

(٦) السهمي، حمزة بن يوسف (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، الرياض، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، ص٧٢.

اتضح من قول ابن المبارك والدارقطني التأكيد على أن كثير الخطأ إن لم يرجع عن خطئه فإن حديثه يُحكم عليه بالترك فلا يحتج به.

وأما من كان إصراره عابرًا، وفي عدد قليل وأصرَّ ثقة منه بما حفظه فلا يُترك:

قال ابن حبان في دفاعه عن علي بن عاصم: «.... وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك، وأما ما بيّن له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث به»[1].

ومن الأمثلة على ذلك:

قال عبد الله بن أحمد: «حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن سلمة بحديث فقال: عن بشر بن سعيد فقلت له: إنما هو بسر بن سعيد، فقال لي: هكذا بشر بن سعيد مرتين، وأبى أن يرجع، قال أبي: لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن به بأس، أراه رجلا صالحا وأثنى عليه خيرا»[2].

فها هو محمد بن سلمة الباهلي أبى أن يرجع ومع ذلك قال الإمام أحمد فيه: «ولم يكن به بأس أراه رجلا صالحا وأثنى عليه خيرا».

وقال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي: حدثنا عبيس؛ قال: حدثنا حاتم، عن محمد بن يوسف، عن عبد الله بن يزيد الكناني؛ قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: جمع عمر ابن الخطاب الناس في رمضان على أبي بن كعب.

قال أبي: قال عبيس: عن عبد الله بن يزيد، وأخطأ؛ إنما هو: محمد بن يوسف بن عبد الله، فأخبرته فلم يرجع[3].

وها هو عبيس بن مرحوم عندما نبهه أبو حاتم أبى أن يرجع ومع ذلك قال فيه أبو حاتم:

(١) البستي، المجروحين، ٢ / ١١٣.

(٢) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، العلل ومعرفة الرجال، الطبعة الثانية، الرياض، دار الخاني، ٣ / ٧٧.

(٣) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م)، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، ٢/ ٤١٠.

«كان ثقة، وفي حديثه شيء»[١].

صور رجوع الراوي عن الخطأ:

رجوع الراوي عن الخطأ يتخذ عدة صور، أذكر من هذه الصور الثلاثة التالية:

الصورة الأولى: رجوع الراوي عن الخطأ بنفسه:

وإذا أخطأ الراوي قد يرجع من نفسه سريعا:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «كان سفيان يخطئ فيرجع من يومه، وكان شعبة يخطئ فيمكث الأيام حتى يقال له فيرجع عنه»[٢].

ومن أمثلة من كان يرجع بنفسه: ما كان يفعله بعضهم إذا اضطر إلى التحديث من حفظه؛ لكونه بعيدا عن كتبه، رجع إلى كتبه وأصوله بعد ذلك ليستثبت بما حدّث به، ولينظر هل أخطأ أم لا؟ وإن رأى أنه قد أخطأ في شيء كتب به لمن حدّثهم:

قال أبو يعلى: «حدث أبو معمر بالموصل بنحو ألفي حديث من حفظه، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بما أخطأ فيه؛ نحو ثلاثين حديثا»[٣].

وقال يونس بن حبيب الأصبهاني: «قدم علينا أبو داود، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعا، فلما رجع إلى البصرة كتب إلينا بأني أخطأت في سبعين موضعا، فأصلحوها»[٤].

وقال الحفاظ أبو علي النيسابوري: «سمعت ابن أبي داود يقول: حدثت بأصبهان من

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٣٤.

(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ٢/ ٤١.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ص ١٧٨؛ والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، تذكرة الحفاظ، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ٢ / ٤٥.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣ / ٢٩٠؛ والعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ٣ / ٤٧٢.

حفظي بستة وثلاثين ألف حديث، ألزموني الوهم في سبعة أحاديث، فلما رجعت وجدت في كتابي خمسة منها على ما حدثتهم»[١].

الصورة الثانية: رجوع الراوي عن الخطأ بتنبيه غيره إليه:

كان بعضهم إذا خولف أو أنكر عليه رجع إلى أصوله وكتبه فنظر فيها فإن أخطأ تراجع:

ومن الأمثلة على هذا:

قال الحسين بن الحسن المروزي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة، فحدث بحديث عن الأعمش، فقلت: أليس هذا من حديثك؟ قال: بلى. قلت: بلى! قال: يا سلامة، هات الدَّرج[٢]. فأخرجت، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صدقت يا أبا سعيد، فمن أين أتيت؟ قلت: ذوكرت به وأنت شاب، ظننت أنك سمعته[٣].

وقال يحيى بن معين: «حضرت نعيم بن حماد –بمصر– فجعل يقرأ كتابا صنفه، فقال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون. وذكر أحاديث. فقلت: ليس ذا عن ابن المبارك. فغضب، وقال: ترد علي؟! قلت: إي، والله، أريد زينك. فأبى أن يرجع، فلما رأيته لا يرجع، قلت: لا! والله، ما سمعت هذه من ابن المبارك، ولا سمعها هو من ابن عون قط! فغضب، وغضب من كان عنده، وقام فدخل، فأخرج صحائف، فجعل يقول –وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم، يا أبا زكريا، غلطت، وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك، عن ابن عون»[٤].

وقال ابن أبي حاتم: رأيت كتابا كتبه عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف بـ«روسته»؛ من أصبهان، إلى أبي زرعة –بخطه: وإني كنت رويت عندكم عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه

(١) الذهبي، المصدر السابق، ٤ / ١١٥.
(٢) الدَّرج: بفتح الدال الذي يُكتب فيه. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ٥ / ٥٥٦ (د ر ج).
(٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١١١٦.
(٤) ابن عساكر، علي بن الحسن (١٤١٥هـ– ١٩٩٥م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دمشق، دار الفكر، ٦٢ / ١٦٦.

قال: «أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم». فقلت: هذا غلط؛ الناس يروونه عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فوقع ذلك من قولك في نفسي، فلم أكن أنساه، حتى قدمت، ونظرت في الأصل، فإذا هو عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن خف عليك، فأعلم أبا حاتم -عافاه الله- ومن سألك من أصحابنا؛ فإنك في ذلك مأجور، إن شاء الله؛ والعار خير من النار»[1].

الصورة الثالثة: الرجوع عن الخطأ إلى خالفِهِ من هو أوثق وأحفظ منه:

كان بعضهم إذا خالفه من هو أحفظ منه رجع إلى قوله، ولو كان لم يدخله شك:

قال الخطيب: «استحب للراوي أن يدع المراء فيما خولف فيه، وإن كان محقا[2].

ومن الأمثلة على هذا:

قال حماد بن زيد: كان ابن عون يسألني: كيف قال أيوب كذا؟ فأخبره، فإن كان خالفه ترك ابن عون ذلك الحديث، فأقول له: لم تتركه؟ فيقول: إن أيوب كان أعلمنا بالحديث[3].

وقال حماد بن زيد: إن شعبة إذا خالفني تركت ما في يدي؛ لأنه لم يكن يرضى أن يسمع الشيء مرة حتى يعود فيه مرتين[4].

وقال شعبة بن حجاج: إذا خالفني سفيان في حديث فالحديث حديثه[5].

دلالة رجوع الراوي عن الخطأ:

الرجوع عن الخطأ عند المحدثين له عدة دلالات يستبين بها حال الراوي من حيث جرحه وتعديله، من هذه الدلالات ما يلي:

الدلالة الأولى: الرجوع عن الخطأ علامة الصدق في الراوي:

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٢٧١هـ-١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، بيروت، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، ١ / ٣٣٦.
(٢) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢ / ٤٣.
(٣) المصدر السابق ٢ / ٤٢.
(٤) السابق ٢ / ٤٢.
(٥) السابق ٢ / ٤٢.

قال البرذعي: «ذكرت لأبي زرعة عن مسدد، عن محمد بن حمران، عن سلم بن عبد الرحمن، عن سوادة بن الربيع: «الخيل معقود في نواصيها». فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك، عن مسدد. فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد. فكتبت إلى يحيى فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه. فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق»[1].

الدلالة الثانية: التراجع السريع عن الخطأ يدل على توقي الراوي:

قال أبو داود في إبراهيم بن موسى الصغير:» كان عند إبراهيم حديث بخط إدريس فحدث به فأنكروه عليه فتركه. قلت (ابن حجر): وهذا يدل على شدة توقيه[2].

وقد بين الخطيب طريقة رجوعه من الخطأ فقال: «وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل فحسب، بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه، وقد رجع عنه».

ثم ذكر أمثلة لمن أظهر رجوعه منها:

قال موسى بن هارون، قال: سمعت أبي يقول: كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة «حديث كذا وكذا أخطأت فيه»

قال حماد بن زيد: سألت سلمة بن علقمة عن شيء، فرفع ثم نظر إلي فقال: «إن سرك أن تكذب صاحبك فلقنه» ثم رجع[3].

الدلالة الثالثة: رجوع الراوي عن الخطأ يحسن أمره لكن لا يرجعه إلى المكانة التي

(١) الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة (٢٠٠٩م)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الطبعة الأولى، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢ / ٥٧٩.
(٢) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١ / ١٧١.
(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٤٥.

كان عليها قبل الخطأ:

قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: «أدركناه ولم نكتب عنه». قال: «وسمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبيد الله بن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث، فقال أبو زرعة: إن رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل»[(١)].

المطلب الثاني: الإصرار على الخطأ:

الإصرار على الخطأ من المباحث التي أبرزها المحدثون للاستدلال بها على حال الراوي من حيث جرحه وتعديله، وللتنظير له لا بد من تناول نقطتين مهمتين متعلقتين به؛ هما: دلالته على تعديل الراوي أو جرحه وبيان أثره، وكذلك بيان الضوابط التي من شأنها أن تضر بالراوي، وذلك فيما يلي:

أولًا: دلالة الإصرار على الخطأ:

قد تظافرت نصوص المحدِّثين على أن الإصرار على الخطأ من أسباب ترك الراوي:

قال ابن مهدي: «قلت لشعبة: من الذي نترك الرواية عنه؟ قال: إذا تمادى في غلط مجتمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يتهم بالكذب»[(٢)].

ويقول الحسين بن منصور: سئل أحمد بن حنبل عمن نكتب العلم؟ فقال: «عن الناس كلهم، إلا عن ثلاثة، صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل»[(٣)].

وقال يحيى بن معين: ما رأيت على رجل خطأ، إلا سترته، وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلا في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك،

(١) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١ / ٨٢.
(٢) البستي، محمد بن حبان التميمي (١٣٩٦هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، حلب، دار الوعي، ١/ ٧٦.
(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٤٤.

وإلا تركته[١].

واستنكر ابن الصلاح هذا فقيده فيما إذا كان الإصرار على وجه العناد:

قال ابن الصلاح: «وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم»[٢].

وقد بين ابن حبان سبب ترك المصر على الخطأ فقال:»..... وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله، فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم ما يحدث به ثم علم وحدّث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئا يسيرا، فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له»[٣].

وقد فرق ابن حبان بين حالة فيما إذا كان الخطأ منه ثم بين له فأصر فعده كذاباً وبين حالة فيما إذا كان الخطأ بسبب غيره كأن يدخل عليه فعده متروكاً.

قال ابن حبان: «ومنهم من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، من كان هكذا كان كذابا، ومن صح عليه الكذب استحق الترك»[٤].

وقال أيضا: «ومنهم من أُدْخِلَ عليهم شيءٌ من الحديث وهو لا يدري.

فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به آنفا من الرجوع عما خرج منه، وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله، فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم ما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئا يسيرا، فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له»[٥].

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١ / ٨٣.
(٢) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص٢٤٠.
(٣) البستي، المجروحين، ١/ ٧٥.
(٤) المصدر السابق ١/ ٧٦.
(٥) السابق ١/ ٧٥.

ولم يفرق ابن الجوزي بينهما وعده كله من الكذب؛ فقال: «واعلم أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام:

ثم قال: والقسم الخامس: قوم تعمدوا الكذب، ثم انقسم هؤلاء ثلاثة أقسام: القسم الأول: قوم رووا الخطأ من غير أن يعلموا أنه خطأ، فلما عرفوا وجه الصواب وأتقنوا به أصروا على الخطأ أنفة من أن ينسبوا إلى غلط»(١).

وهذا الترك إنما يكون فيمن كان الغالب على حديثه الصحة، أما من كان الغالب على حديثه الخطأ فهو متروك أصلا رجع أو لم يرجع:

قال الحميدي: « فإن قال قائل: فما الحجة في الذي يغلط فيكثر غلطه؟ قلت: مثل الحجة على الرجل الذي يشهد على من أدركه، ثم يدرك عليه في شهادته أنه ليس كما شهد به، ثم يثبت على تلك الشهادة فلا يرجع عنها، ولأنه إذا كثر ذلك منه لم يُطْمَأَن إلى حديثه، وإن رجع عنه، لما يخاف أن يكون ما ثبت عليه من الحديث مثل ما رجع عنه، وليس هكذا الرجل يغلط في الشيء فيقال له فيه فيرجع، ولا يكون معروفا بكثرة الغلط»(٢).

وقال الخطيب: «باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه، وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي الحكم فيمن غلط في رواية حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه، وأقام على رواية ذلك الحديث، أنه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته، وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضا»(٣).

ثانيا: ضوابط الخطأ الذي يضر بالراوي:

قد بين النقاد ضوابط هذا الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه:

١ـ أن يكون الخطأ مجتمَعًا عليه.

(١) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١/ ٣٥.
(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٤٤.
(٣) المصدر السابق ص١٤٥.

قال ابن مهدي: «قلت لشعبة: من الذي نترك الرواية عنه؟ قال: إذا تمادى في غلط مجتمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يتهم بالكذب»[١].

وقال أبو حاتم الرازي في المسيب بن واضح: « صدوق، كان يخطئ كثيرا، فإذا قيل له لم يقبل»[٢].

فعلق عليه المعلمي بقوله: «فكلمة أبي حاتم في المسيب لا تدل على أنه كان الغالب عليه، ولا أن خطأه كان فاحشا، ولا أنه بين له في حديث اتفاق أهل العلم على تخطئته فلم يرجع»[٣].

٢ـ أن يكون الخطأ فاحشا ويترتب عليه مفسدة.

قال العلامة المعلمي: «الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه، وذلك كمن يسمع حديثا بسند صحيح فيغلط فيركب على ذاك السند متنا موضوعا فينبهه أهل العلم فلا يرجع»[٤].

وقال أيضا: «ومعلوم من تصرفاتهم ومن مقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذي تعظم مفسدته فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذي لا يفسد المعنى، ومن قبيل ما كان يقع من شعبة من الخطأ في الأسماء وما كان يقع من وكيع وأشباه ذلك، وكما وقع من مالك كان يقول في عمرو بن عثمان: «عمر بن عثمان» وفي معاوية بن الحكم «عمر بن الحكم» وفي أبي عبد الله الصنابجي «عبد الله الصنابجي» وقد جاء عن معن بن عيسى أنه ذكر ذلك لمالك فقال مالك: «هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ» فلم يرجع مالك مع اعترافه باحتمال الخطأ»[٥].

(١) البستي، المجروحين، ١/ ٧٦.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٩٤.
(٣) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٣٨٦هـ)، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٠/ ٨٠٠.
(٤) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٤٠٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١/ ٤١.
(٥) المعلمي اليماني، التنكيل، ٢/ ٧١٣.

وقال المعلمي في دفاعه عن محمد بن عبيد الطنافسي: «الظاهر أن خطأه إنما كان في اللحن فقد وصف بأنه يلحن، فأما الثقة، فقد وثقه أحمد نفسه، وابن معين وابن عمار والنسائي والعِجلي وابن سعد والدَّارقطني وغيرهم، وقال ابن المديني: «كان كيِّسا» ، واحتج به الشيخان في (الصحيحين) وبقية الأئمة»[1].

ونبَّه ابن معين إلى أن الرجوع ينفعه في الأخطاء التي يمكن أن تشتبه عليه أما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه على أحد فلا ينفعه الرجوع:

قال حسين بن حبان: «قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها، وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها علي فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقا أبدا، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا. فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق، فهو صدوق، فيكون شبه له فيها، وأخطأ كما يخطئ الناس، فيرجع عنها. قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل، وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه. قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها؟ فقال: هو كذاب أبدا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين، لا يحل فيه غير هذا»[2].

٣- أن يكون الخطأ من المصر نفسه لا ممن فوقه.

ليس بالضرورة أن يكون الخطأ من الراوي نفسه فقد يكون هو ممن فوقه، ومتى وجد الراوي أن الخطأ هو ممن فوقه لا منه فإنه قد يصر عليه رغبة منه بالتحديث كما سمع.

قال العلامة المعلمي: «الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه»[3].

وقال المعلمي في دفاعه عن المسيب بن واضح: «وقد قال أبو عروبة في المسيب: «كان لا

(١) المصدر السابق ١ / ٤٦٠.
(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ١٤٦.
(٣) المعلمي اليماني، التنكيل، ١ / ٤١.

يحدّث إلا بشيء يعرفه يقف عليه». وهذا يشعر بأن غالب ما وقع منه من الخطأ ليس منه بل ممن فوقه، فكان يثبت على ما سمع قائلا في نفسه: إن كان خطأ فهو ممن فوقي، لا مني»[1].

ويزداد الراوي تأكيدا أن الخطأ هو ممن فوقه لا منه إذا وجده في أصل كتابه هكذا، ولذلك كان بعضهم يصر على ما في أصل كتابه بل عد ذلك من تثبته، وذاك أن أصوله العتيقة قد كتبها قديما وقابلها وصححها وحفظها وصانها فلم يعهد فيها الخطأ:

قال السهمي: وسألت الدارقطني عن محمد بن غالب؛ تمتام؟ فقال: ثقة، لكنه وهم في أحاديث؛ منها:

أنه حدّث عن محمد بن جعفر الوركاني، عن حماد بن يحيى الأبح، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شيبتني هود وأخواتها».

فأنكر عليه موسى بن هارون وغيره، فأخرج أصله، وجاء إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال: ربما وقع على الناس الخطأ في الحداثة، ولو تركته لم يضرك. فقال: أنا لا أرجع عما في أصل كتابي.

قال الشيخ: وذاك أن الوركاني حدّث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وحدث على إثره عن حماد بن يحيى الأبح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شيبتني هود ... »؛ فيشبه أن يكون كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقرأه على الوركاني، فلم يتنبه . فأما لزوم تمتام كتابه وتثبته فلا ينكر، ولا ينكر طلبه وحرصه على الكتابة، ولا بأس به»[2].

وقال المعلمي في دفاعه عن الهيثم بن خلف: «بل ثبات الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله»[3].

(١) المعلمي اليماني، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني ١٠/ ٨٠٠.
(٢) السلمي، محمد بن الحسين (١٤٢٧ هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ص٢٩٠.
(٣) المعلمي اليماني، التنكيل، ١ / ٤١.

وقال يعقوب بن سفيان: «كان -أي سعيد بن منصور- إذا رأى في كتابه خطأ، لم يرجع عنه»[١].

وقال عبد الله بن داود: «إذا كان كتابي مقيدا، لم ألتفت إلى ما يقول أصحاب الحديث، وإذا لم يكن مقيدا واتفقوا على شيء، انتهيت إلى قولهم»[٢].

وقال أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أبي يقول: «إذا وجدت في كتابك شيئا غير مقيد، فلك أن تقوله على الصحيح، وإذا وجدته مقيدا، ولم يكن على الصواب، فليس لك أن تقول غير ما في كتابك من التقييد إلا بالشك»[٣].

وقال علي بن المديني: «مر بي حديث، فاحتاج بعض الحروف إلى بعض، فجعلت أتفكر: أزيد فيه الحرف أم لا؟ فسمعت هاتفا يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ فتركت الحرف»[٤].

ومنهم من كان يلتزم بما في كتابه، ولو كان لحنًا صريحًا:

قال القاضي عياض: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفى حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم من يجسر على الإصلاح»[٥].

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢ / ٢٢٢.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) السابق ص ٢٨٦.

(٥) اليحصبي، عياض بن موسى (١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة / تونس، الطبعة الأولى، دار التراث / المكتبة العتيقة، ص ١٨٥-١٨٨.

وكان بعضهم إذا وجد في كتابه خطأ، التزم بروايته كما هو، ثم نبه على الصواب:

مثاله:

قال موسى بن هارون: «أنا أبو همام بن أبي بدر، قال: حدثني يحيى بن سعيد العطار الحِمْصي قال: ثنا الحسن بن أيوب الحِمْصي قال: «رأيت عبد الله بن بسر فوق رأسه شامة، قال: فقال: قال لي النبي –صلى الله عليه وسلم–: «لتدركن قرنا». قال موسى: هكذا في كتابي فوق رأسه، وإنما هو في قرن رأسه، ولست أدري ممن الوهم»[(١)].

وقال الخطيب: «أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: ثنا محمد بن عيسى بن جعفر العطار قال: ثنا نصر بن حماد: قال: ثنا الربيع بن بدر، عن عُنْبُوَانَةَ، عن الحسن، عن أنس قال: قلت: يا رسول الله، أين أضع بصري في الصلاة؟ فقال: عند موضع سجودك يا أنس. قال: قلت: يا رسول الله، هذا شديد لا أستطيع هذا. قال: «ففي المكتوبة». إذا قال أبو العباس الأصم: بلغني أنه يحتاج أن يكون عَنْطَوَانَة، ولكن كذا في كتابي»[(٢)].

وقد أجاز بعض المحدثين إصلاح الخطأ أيًّا كان نوعه، متى ما كان متيقنًا منه:

قال الخطيب: «وقد أجاز بعض العلماء أن لا يذكر الخطأ الحاصل في الكتاب، إذا كان متيقنا، بل يروى على الصواب»[(٣)].

وقال أبو موسى محمد بن المثَنَّى العنَزي: «وسألت أبا الوليد عن رجل أصيب في كتابه الحرف معجما على غير تعجيمه نحو التاء ثاء، ونحو الخنساء خيساء، أو خنيس حبيش، والناس يقولون الصواب وهو تصحيف، قال: يرجع إلى قول الناس؛ فإن الأصل على الصحة، وصاحبه قال الصواب، وهو يحكي عنه الخطأ، هو الجاني عليه»[(٤)].

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢٨١-٢٨٣.
(٢) المصدر السابق ص ٢٨٥.
(٣) السابق ص ٢٨١-٢٨٣.
(٤) السابق ص ٢٨٤-٢٨٥.

وقال الأوزاعي: «لا بأس بإصلاح الخطأ واللَّحن والتحريف في الحديث»[١].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن الرجل يسمع الحديث، فيسقط من كتابه الحرف مثل اللام ونحو ذلك، أيصلحه؟ فقال: لا بأس به أن يصلحه»[٢].

وقال ابن المنادي: «وكان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك فيه أنه غلط بأسا، فإذا كان غلطاً يتشكك فيه ضرب عليه، ولم يذكره، اسما كان أو كنية، أو كلاما في متن الحديث، وكان يميل إلى الانتقاص، ويتجافى الزيادة. ألفيته يفعل ذلك مع موسى بن هارون بن عبد الله البزاز، ومع أبي القاسم بن الجبلي وإبراهيم بن أورمة الأصبهاني وغيرهم من حفاظ الحديث»[٣].

وقال أبو داود لأبي عبد الله -يعني أحمد بن حنبل-: وجدت في كتاب: حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، يجوز لي أن أصلحه ابن جريج؟ قال: «أرجو أن يكون هذا لا بأس به»[٤].

كما كان بعضهم يرخص في إصلاح ما يكون في الكتاب من اللحن:

قال الشعبي: «لا بأس أن يقوم اللحن في الحديث»[٥].

وقال الحسن بن علي الحلواني: «ما وجدتم في كتابي عن عفان لحنا فعربوه، فإن عفان كان لا يلحن. وقال لنا عفان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنا فعربوه؛ فإن حمادا كان لا يلحن. وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنا فعربوه؛ فإن قتادة كان لا يلحن»[٦].

وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: «رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه»[٧].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «ما زال القلم في يد أبي حتى مات، ويقول: إذا لم ينصرف

---

(١) السابق ص ٢٨٤-٢٨٥.
(٢) السابق ص ٢٨٦.
(٣) السابق ص ٢٨٦.
(٤) السابق ص ٢٨٧-٢٨٨.
(٥) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، (رقم ٦٦٢)؛ والقاضي عياض، الإلماع، ص ١٨٤.
(٦) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، (رقم ٦٦٥).
(٧) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، (رقم ٦٦٩)؛ والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢٣١.

الشيء في معنى، فلا بأس أن يصلح، أو كما قال»[١].

مثال على إصلاح اللحن:

قال الوليد بن مسلم: «كان الأوزاعي يعطي كتبه -إذا كان فيها لحن- لمن يصلحها»[٢].

وأوجب المحدثون إصلاح اللحن إذا كان فاحشا ويغير المعنى:

قال عبد الله بن أحمد: «كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره، وإذا كان لحنا سهلا تركه»[٣].

وقال الخطيب: «إذا كان اللحن يحيل المعنى، فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكى لفظه إذا عرف وجه الصواب بخلافه، إذا كان الحديث معروفا، ولفظ العرب به ظاهرا معلوما، ألا ترى أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم- فنصب المسافر، ورفع المقيم؛ كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه، وقد حدثني علي بن أحمد المؤدب، قال: ثنا أحمد بن إسحاق النَّهاوْنْدِي، قال: أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، قال: كنا عند عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان يوما، وهو يحدثنا وأبو العباس ابن سريج حاضر، فقال عَبدان: «من دعي فلم يجب، فقد عصى الله ورسوله»، ففتح الياء من قوله: (يَجب)، فقال له ابن سُريج: أن رأيت أن تقول: (يُجب)، بضم الياء، فأبى عبدان أن يقول، وعجب من صواب ابن سريج كما عجب ابن سريج من خطائه»[٤].

وقال القاضي الرَّامهرمزي: «أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر؛ لأن من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه»[٥].

أمثلة على إصلاح الخطأ المتيقن:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «لقد رأيت في كتاب حرفا غلطا في الكتابة (بن حمير)، وجدته

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢١٦-٢٢٢.
(٢) المصدر السابق ص ٢٩١-٢٩٢.
(٣) السابق (٢١٦-٢٢٢).
(٤) السابق (٢١٦-٢٢٢).
(٥) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، (رقم ٦٧٣).

(بن حميل)، فكلما رأيته أخذني الضحك حتى ضربت عليه»[1].

وقال إبراهيم الحربي: «لزمت أحمد بن حنبل سنتين، فكان إذا خرج يحدثنا يخرج معه محبرة مجلدة بجلد أحمر وقلما، فإذا مر بالسقط في كتابه أصله؛ تورعا أن يأخذ من محبرة أحد شيئا»[2].

وقال إسحاق بن الحسن: «قال عفان بن مسلم لأحمد بن حنبل: كنا يوما عند عمران القطان، فغلط في شيء، فرددناه عليه، فرمى بكتابه إلى رجل فقال: أصلح يا هذا. فرأيت أبا عبد الله بعد ذلك يصف الكلام للناس عن عفان»[3].

وقال إبراهيم الحربي: «سمعت خلف بن هشام البزار يقول: قلمي على كتابي من أربعين سنة أصلح فيه»[4].

وقال الخطيب: «أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي، قال: ثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي إملاء، قال: ثنا أحمد بن إسماعيل، قال: ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عمرة بنت عبد الرحمن، يعني عن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إلي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان». كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي: عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إلي رأسه، وقد سقط ذكر عائشة، والحديث محفوظ لا يختلف على مالك فيه أنه عن عمرة عن عائشة، مع استحالة كون عمرة مدركة للنبي -صلى الله عليه وسلم- وألحقنا فيه ذكر عائشة؛ إذ لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمرو. قلت: فيه يعني عن عائشة لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك، وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا، وقد أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، قال: أنا إسماعيل بن علي الخطبي، قال: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: سمعت وكيعا يقول: أنا أستعين على

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢٨٥.
(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٢٨٧-٢٨٨.
(٣) المصدر السابق ص ٢٨٧-٢٨٨.
(٤) السابق ص ٢٨٧-٢٨٨.

الحديث بـ(يعني)»[1].

وقال أحمد بن محمد بن غالب: «قرأت على أبي يعلى الطوسي: قرئ على إبراهيم بن عبد الله الزبيبي وأنت تسمع: حدثكم محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا خالد بن الحارث، قال: ثنا شعبة، عن أبي سلمة قال: سألت أنسا: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في النعلين؟ قال: نعم».

قال ابن غالب: في كتاب أبي يعلى: سألت الحسن، وقرأته أنا عليه أنسا.

قال الخطيب: «وهذا الحديث محفوظ عن أبي سلمة عن أنس، رواه عن شعبة معاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شميل، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن بشر العبدي وغيرهم، فلم يختلفوا فيه، وكذلك رواه القاسم بن زكريا المطرز، عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن خالد بن الحارث، وهذا كله يدل على أن ما كان حصل في كتاب أبي يعلى الطوسي من ذكر الحسن وهم متيقن مقطوع عليه، فلا يعتبر به، ولا يلتفت إليه. والله أعلم»[2].

وعدم الرجوع هنا إنما هو في الأصول العتيقة أما ما ينقله من هذه الأصول إلى مصنفات أو نسخ أو ما يسمى الفروع والمخرجات، فلابد أن يتراجع عنها إذا نبه على الخطأ فيها وأن يقتصر على أصوله.

وذلك أن الشيخ قد يتولى النقل بنفسه ، وقد يتولى ذلك له غيره، وهذه النسخ والمصنفات قد يقع فيها الخطأ بسبب النقل والتحول، فقد ينتقل بصر الناقل أثناء النقل من إسناد إلى إسناد، أو من متن إلى متن.

قال الزركشي: «لأن الفروع –وإن صحت ولطفت– لا بد لها أن تعجز عن الأصول، ولو بحرف أو إعراب»[3].

وقال الخطيب: « وهكذا لو لم يحدث من حفظه، لكنه روى من فرع له شيئا خولف فيه،

(١) السابق ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) السابق ص ٢٨١-٢٨٣.

(٣) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض، الطبعة الأولى، أضواء السلف، ٣ / ٦٠٧.

فإنه يلزمه الرجوع إلى الأصل؛ لجواز دخول الخطأ على الناقل في حال النقل»[1].

وأنشد أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني:

إذا تشاجر أهل العلم في خبر..... فليطلب البعض من بعض أصولهم إخراجك الأصل فعل الصالحين فإن..... لم تخرج الأصل لم تسلك سبيلهم فاصدع بحق ولا تردد نصيحتهم..... وأظهر الأصل إن الفرع متهم[2].

مثال على من كان الخطأ في تصنيفه دون أصوله:

قال ابن رجب: «وقد قيل: إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه، فسماعه جيد. قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمه نسخها فهو صحيح»[3].

وقال الأثرم: «قال أبو عبد الله: الدَّاروَردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه»[4].

وقال أحمد بن حنبل: «نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف أحاديث مضطربة»[5].

مثال على وجود الخطأ في النسخ دون الأصول:

قال ابن حجر: «وكما روينا في ترجمة البخاري تصنيف وراقه محمد بن أبي حاتم أنه سمعه يقول: خرجت من الكتاب ولي عشر سنين، فجعلت أختلف إلى الداخلي يعني فقال يوما

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ٢ / ٣٩.
(٢) السمعاني، عبد الكريم بن محمد (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ص ٤٦-٤٨.
(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢ / ٧٨٤.
(٤) المصدر السابق ١ / ٣٠١.
(٥) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٣ / ٥٣. رقم (٤١٢٨).

وهو يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف قلت يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فقال: صدقت! وأخذ القلم مني فأحكم كتابه. قال: وكان للبخاري يومئذ إحدى عشرة سنة»[1].

وقال السهمي: «سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: سمعت أبا عمرو الراسبي يقول: دخلت على الباغندي أنا وابن مظاهر، فأخرج إلينا أصوله، فكتبنا منه ما كتبنا، ثم أخرج إلينا تخريجه، ثم قال له ابن مظاهر: يا أبا بكر، اقبل نصيحتي، ادفع إلي تخريجك هذا أعرفه، وأخرج لك ما تضر به أبا بكر بن أبي شيبة. قال الراسبي: قال لي ابن مظاهر: هذا الرجل لا يكذب، ولكن يحمله الشره على أن يقول (حدثنا)، ووجدت في كتبه في مواضع ذكره فلان وفي كتابي عن فلان، ثم رأيته يقول أخبرنا»[2].

وقال البرذعي: «ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع «الخيل معقود في نواصيها...». فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد، فقال: «يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد، فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «وحضرت أحمد بن سنان وقد حدثنا عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٢ / ٨٧٦؛ والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ٢ / ٦.

(٢) الدارقطني، سؤالات السهمي (٣٦).

(٣) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي، ٢ / ٥٧٩.

عطس فقيل له: يرحمك الله! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يهديكم الله، ويصلح بالكم». فقال أبي لأحمد بن سنان: إنما هو عن أبي حمزة، عن أبي بردة، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة، فأخرج كتابه، فإذا هو حماد بن سلمة عن أبي حمزة، كما قال أبي، فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابني أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة كما قال أبي، فتحيرا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة معجما على الحاء والزاي، كما قال أبي، وقالا: وقع الغلط في التحويل، فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس، عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى كما قال أبي، واعتذروا من ذلك»[1].

قال الفَسوي: «وكان سليمان – يعني ابن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل– صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل»[2].

وقال ابن حجر شارحًا معنى يحول: «يعني ينسخ من أصله»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفى نفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك، لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ قال: ما الذى ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك. فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١ / ٣٥٣.
(٢) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢ / ٤٠٦.
(٣) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري (المقدمة)، بيروت، دار المعرفة، ١ / ٤٠٥.

وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به. فقال: مقبول منك. وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يتسع علينا، فما فعل شيئا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين»[١].

وقال إبراهيم بن محمد الجهني: «سئل موسى بن هارون الجمال عن حديث لُمْشْكُدَانَة، فقال: « أخطأ إبراهيم الحربي، قيل له: « إنما نسألك عن حديث لُمْشْكُدَانَة، وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي؟ فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند، فأخطأ في النقل»[٢].

المبحث الثاني

الإصرار على الخطأ دراسة تطبيقية

وقد حاولت في هذا البحث جمع العديد ممن وصف بالإصرار على الخطأ ودرست حالهم وأقوال الأئمة فيهم وتطبيق الضوابط عليهم.

- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع الأنصاري:

قال الدارقطني: «إبراهيم يخطئ كثيرا ولا يرجع»[٣].

هناك من تركه:

قال الدارقطني: «متروك»[٤].

وفي كتاب الآجري: سئل أبو داود عنه فقال: «ضعيف متروك الحديث سمعت يحيى يقوله...»[٥].

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤ / ٢٣١.

(٢) الجرجاني، عبد الله بن عدي (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١ / ١٣٧.

(٣) الدارقطني، علي بن عمر (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، بيروت، الطبعة الثالثة، مؤسسة الريان، (١١٤٨).

(٤) الدارقطني، علي بن عمر (١٤٠٣، ١٤٠٤هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة الإسلامية، (٣٠).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ١/ ١٨١.

لكن هناك من كتب حديثه:

قال البخاري: «يكتب حديثه»[١].

قال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه»[٢].

وقال أبو حاتم: « يكتب حديثه ولا يحتج به وهو قريب من ابن أبي حبيبة كثير الوهم ليس بالقوي»[٣].

فهل من تركه قد تركه لأجل فحش خطئه أو لأجل إصراره، يبدو لي والله أعلم الأول لأن هناك من كتب عنه وروى عنه.

-إبراهيم بن مَرزوق الأَمَوي، أبو إسحاق البصري:

قال الدارقطني في إبراهيم بن مرزوق الأموي : «ثقة إلا أنه كان يخطئ فيقال له فلا يرجع»[٤].

وثقه الدارقطني مع نصه على عدم رجوعه مما يدل على أن عدم رجوعه لم يؤثر عليه

ووثقه ابن أبي حاتم وسعيد بن عثمان وابن يونس، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

ولعل الإصرار كان في آخر حياته بسبب إصابته بالعمى فقد قال ابن يونس:

«وكان عَمِيَ قبل وفاته بشيء يسير»[٦].

ولذلك قال ابن حجر: «ثقة عمي قبل موته فكان يخطىء ولا يرجع»[٧].

-أحمد بن الفُرات الضَّبِّي، أبو مَسعود الرَّازي:

(١) البخاري، الضعفاء الصغير، ص ٢١.
(٢) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٧٩.
(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٨٤.
(٤) السابق ١ / ١٦٣.
(٥) السابق ١ / ١٦٣.
(٦) ابن يونس المصري، التاريخ، ٢/ ١٦.
(٧) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (١٤٠٦هـ.)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوَّامة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الرشيد بحلب، ص٩٤.

قال أبو عبد الله ابن منده: «أخطأ أبو مسعود في أحاديث ولم يرجع عنها»[١].

لم يذكر هذه الكلمة إلا ابن منده، ويبدو أنها في أحاديث قليلة لا سيما والرجل مكثر جدا.

قال أبو مسعود: «كتبت عن ألف وسبعمائة وخمسين رجلا، أدخلت في تصنيفي ثلاث مائة وعشرة، وعطلت سائر ذلك»[٢].

وقال ابن عدي: «ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة وهو من أهل الصدق والحفظ»[٣].

وقد أطبق العلماء على توثيقه بل وصف أنه من حفاظ الدنيا قال ابن معين: «ما رأيت أسود الرأس أحفظ منه»[٤].

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «أحفظ من رأيت في الدنيا ثلاثة أبو مسعود وأبو زرعة ابن وارة»[٥].

- سفيان بن وَكيع بن الجرَّاح:

سفيان بن وكيع روى ما ليس من حديثه، والمشكلة من وراقه الذي أدخل عليه في النسخ، وكان يمكنه إبعاد الوراق والاقتصار على التحديث من الأصول وكلمه النقاد فلم يرجع ولذلك تركوه.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه. فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ قال:

(١) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١ / ٨٢.
(٢) المصدر السابق ١/ ٦٦.
(٣) السابق ١/ ٦٦.
(٤) السابق ١/ ٦٧.
(٥) السابق ١/ ٦٧.

ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك. فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به. فقال: مقبول منك. وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يتسع علينا، فما فعل شيئا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين»[١].

وقال محمد بن يعقوب الحافظ: «سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: «إذا حضر العشاء»؛ فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع، فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه»[٢].

قال ابن حبان: «وكان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك»[٣].

- عبد الباقي بن قانع أبو الحسين:

قال الدارقطني: «كان يحفظ ويعلم، ولكنه كان يخطئ ويصر على الخطأ»[٤].

لم أجد من تركه، وإنما ضعفه فقط البرقاني وتعقبه الخطيب، ولعل البرقاني قصد حاله بعد الاختلاط.

وقال الخطيب: «سألت البرقاني عن عبد الباقي بن قانع فقال: في حديثه نكرة. وسئل- وأنا أسمع- عنه فقال: أما البغداديون فيوثقونه، وهو عندنا ضعيف.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤ / ٢٣١.
(٢) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ٢ / ٤٠.
(٣) البستي، المجروحين، ١/ ٣٥٩.
(٤) الدارقطني، سؤالات السهمي (٣٣٤).

قلت: لا أدري لأي شيء ضعفه البرقاني، وقد كان عبد الباقي من أهل العلم، والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه. وقد كان تغير في آخر عمره[١].

قال أبو الحسن بن الفرات: «كان عبد الباقي بن قانع قد حدث به اختلاط قبل أن يموت بمدة نحو سنتين، فتركنا السماع منه، وسمع منه قوم في اختلاطه»[٢].

قال ابن حجر: «ما أعلم أحدا تركه وإنما صح أنه اختلط فتجنبوه»[٣].

- عبد الله بن واقد أبو قتادة الحرَّاني:

قال البزار: «لم يكن بالحافظ، حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم، وكان حرانيا عفيفا متفقها بقول أبي حنيفة، وكان يغلط ولا يرجع إلى الصواب»[٤].

لم أجد من تركه لأجل إصراره على الخطأ، بل البزار نفسه قد روى عنه في مسنده[٥].

تركه بعضهم لأنه رأى أنه تعمد رواية المناكير فكذبه

قال الآجري: سئل أبو داود عن أبي قتادة الحراني؟ فقال: أهل حران يضعفونه، وأحمد حدثنا عنه، ثم قال: إنما كان يؤتى من لسانه[٦].

ومنهم من لم يكذبه لكن تركه لأجل فحش الأخطاء

قال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»[٧].

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١١/ ٩٠.

(٢) المصدر السابق ١١/ ٩٠.

(٣) العسقلاني، لسان الميزان، ٥/ ٥١.

(٤) الهيثمي، علي بن أبي بكر (٣٩٩ ١هـ- ١٩٧٩م)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، (٣٤٨).

(٥) انظر: البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٩م)، مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، طبعة مكتبة العلوم والحكم، (٤٨٢٥، ٤٨٢٣، ٩٩٩).

(٦) السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٣٩٩ - ١٩٧٩م)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، طبعة الجامعة الإسلامية، ٥/ ٢٨.

(٧) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، ٥/ ٣ ٧١؛ والبخاري، محمد بن إسماعيل (٤٢٦ ١هـ- ٢٠٠٥م)، الضعفاء الصغير، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مصر، الطبعة الأولى، مكتبة ابن عباس، ص ١٩٨.

وقال النسائي: «متروك الحديث»[١].

وقال أبو حاتم: «تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه»[٢].

ومنهم من دافع عنه وروى عنه ورأى أن هذه المناكير بسبب تدليسه فهي من غيره أو أنها بعد اختلاطه.

قال أبو داود: «سمعت أحمد يحدث عن أبي قتادة الحراني غير مرة»[٣].

وقال عبد الله بن أحمد: «سئل أبي عن أبي قتادة الحراني؛ قال: ما به بأس يشبه أهل النسك والخير، إلا أنه كان ربما أخطأ.

فقيل له: إن قوما يتكلمون فيه؛ قال: لم يكن به بأس.

قلت إنهم يقولون: لم يكن يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسة؛ قال: لعله اختلط، أما هو فكان ذكيا»[٤].

وقال عبد الله: «قلت لأبي: كان يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان يكذب فعظم ذلك عنده جدا قال: هؤلاء -يعني: أهل حران- يحملون عليه، كان أبو قتادة يتحرى الصدق، لربما رأيته يشك في الشيء، وأثنى عليه، وذكره بخير.

قلت له: إنهم زعموا -أعني: يعقوب وغيره- أنه دفع إليهم كتاب مسعر لأبي نعيم أو غيره، فقرأ عليهم حتى بلغ موضعا في الكتاب فيه: شك أبو نعيم -أو غير أبي نعيم- فرمى بالكتاب.

قال: لقد رأيته وهو يشبه أصحاب الحديث، أو يشبه الناس، وأنكر هذا ودفعه.

ثم قال: لعله كبر واختلط الشيخ، وقت ما رأيناه كان يشبه الناس، ما علمته كان يتحرى الصدق.

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب (١٣٩٦هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ص ٣٥٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ١٦/ ٢٦١.

(٣) السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٤١٤هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، (٣٢٠).

(٤) ابن حنبل، العلل، رواية عبد الله (٢١٦)، (١٠٦٥).

ثم قال: خرج أبو قتادة إلى الأوزاعي، فلما صار في بعض الطريق لقيه قوم قد رجعوا من عند الأوزاعي، فقال لهم أبو قتادة: أسماع أم عرض فقالوا له: لتعلمن –أظن مسكينا أو غيره الذي قال لأبي قتادة هذا.

قال أبي: كان إذا حدثنا يقول: في رجل قال لرجل. حتى ذكر الزاني، من شدة ورعه يقول حين ذكر الزاني.

وقال أبي: أظن أبا قتادة كان يدلس، والله أعلم»[١].

وثناء الإمام أحمد على صدقه وتحريه وتوقيه أمر ينافي الإصرار، والأخطاء التي عنده إما من غيره بسبب تدليسه وإسقاطه الضعفاء والمتروكين أو أنها بعد اختلاطه.

- عُبيد بن كثير التَّمَّار:

قال ابن حبان في عبيد بن كثير التمار: «روى عن الحسن بن الفرات وعن ابنه زياد بن الحسن عن أبان بن تغلب نسخة مقلوبة ليس يحفظ من حديث أبان أدخلت عليه فحدث بها ولم يرجع حيث بين له فاستحق ترك الاحتجاج به»[٢].

وقال الأزدي والدارقطني: «متروك الحديث»[٣].

وعبيد بن كثير متروك بسبب فحش غلطه وعدم رجوعه عنه.

- علي بن عاصم بن صُهيب الواسطي:

قال ابن المديني:» كان علي بن عاصم كثير الغلط، وإذا رد عليه، لم يرجع، وكان معروفا في الحديث، ويروي أحاديث منكرة»[٤].

وقال العجلي: «كان ثقة معروفا بالحديث، والناس يتكلمون في أحاديث يسألونه أن

(١) المصدر السابق (١٥٣٣).
(٢) البستي، المجروحين، ٢ / ١٧٦.
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣ / ٢٣.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩ / ٢٥٣.

يدعها، فلم يفعل»[1].

وقال الدارقطني: «كان يغلط، ويثبت على غلطه»[2].

وقد لخص الإمام يعقوب بن شيبة أقوال النقاد فيه فقال: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه، وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذا، وقد كان -رحمه الله- من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وشديد التوقي، لكن للحديث آفات تفسده»[3].

ويبدو أن ما أنكر عليه ليس بكثير:

قال علي بن المديني: «إن ابن ابنه قال له: يترك عشرين حديثا فلا تحدث بها مما أنكرها الناس عليه»[4].

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: «قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم وذكرت له خطأه، فقال أحمد: كان حماد بن سلمة يخطئ، وأوما أحمد بيده خطأ كثيرا، ولم ير بالرواية عنه بأسا[5].

لا سيما والرجل مكثر من الرواية:

(١) الحنفي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٩/ ٣٥١.

(٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٩/ ٣٥١.

(٣) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٥ / ٧٠٦.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٥١٣.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٥١٠؛ ابن المبرد، يوسف بن حسن بن عبد الهادي (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، طبعة دار الكتب العلمية، (٧١٢).

قال علي بن عاصم: «أعطاني أبي مئة ألف درهم، فأتيته بمئة ألف حديث»[١].

قال يحيى بن جعفر البيكندي: «كان يجتمع عند علي بن عاصم أكثر من ثلاثين ألفا، وكان يجلس على سطح، وكان له ثلاثة مُسْتَمْلُون»[٢].

ولذا لم يتركه الإمام أحمد مع نصه على لجاجته:

قال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا وكيع وذكر علي بن عاصم فقال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه.

قال عبد الله: كان أبي يحتج بهذا، وكان يقول: كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج، ولم يكن متهما بالكذب[٣].

وقال ابن أبي الثلج: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن علي بن عاصم فقال: ماله؟ يكتب حديثه؛ أخطأ يُتْرَك خطؤهُ ويُكْتَب صوابُه، قد أخطأ غيره[٤].

وقد دافع عنه ابن حبان فبين أنه لا يستحق الترك لا من حيث الأخطاء ولا من حيث الإصرار عليها:

قال ابن حبان: «والذي عندي في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات لأن له رحلة وسماعا وكتابة وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك وأما ما بيّن له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث به»[٥].

- عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص بن شاهين:

قال السهمي: سمعت الدارقطني. يقول: أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين يلح على الخطأ، وهو ثقة[٦].

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٥٠٩.
(٢) المصدر السابق ٢٠/ ٥١٨.
(٣) ابن حنبل، العلل، برواية عبد الله (٧٠).
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦ / ١٩٨.
(٥) البستي، المجروحين، ٢ / ١١٣.
(٦) الدارقطني، سؤالات السهمي (٣٤٤).

والواضح من كلام الدارقطني أن عدم رجوعه لم يضره لذلك وثقه، ويبدو من خلال ترجمته أن خطأه اللحن

قال محمد بن عمر الداودي: «كان ابن شاهين شيخا ثقة يشبه الشيوخ إلا أنه كان لحانا»[١].

وهذه الأخطاء هي في النسخ والفروع لا في الأصول وذلك لأنه يكتب النسخ ولا يعارض:

قال الدارقطني: «ما أعمى قلب ابن شاهين حمل إلي كتابه الذي صنفه في التفسير، وسألني أن أصلح ما أجد فيه من الخطأ، فرأيته نقل تفسير أبي الجارود، وفرقه في الكتاب، وجعله عن أبي الجارود عن زياد بن المنذر، وإنما هو عن أبي الجارود زياد بن المنذر»[٢].

قال محمد بن عمر الداودي: «سمعت ابن شاهين يقول: «أنا أكتب ولا أعارض»[٣].

وقال البرقاني: «قال لي ابن شاهين: «جميع ما خرجته وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول يعني ثقة بنفسه فيما ينقله قال البرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زهدا فيه»[٤].

وقال الأزهري: «وذكرت لأبي مسعود الدمشقي أن ابن شاهين لا يخرج إلينا أصوله وإنما يحدث من فروع فقال: إن أخرج إليك ابن شاهين حديثا مكتوبا على خرقة فاكتبه»[٥].

- محمد بن أحمد بن عثمان، أبو طاهر المديني:

قال ابن عدي: «كتبت عنه بمصر وكان يحمل على حفظه وقد أصيب بكتبه، عندي أنه يحدّث عن قوم بأحاديث توهما مما ليست عندهم فيثبت عليه، ولا يرجع.

ثم قال:... ولابن عثمان هذا غير حديث منكر مما لم أكتبه إلا عنه وكنا نتهمه فيها»[٦].

وقال الدارقطني: «لم يكن بالقوي» وقال مرة: «ضعيف»[٧].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٣/ ٥٣٧.
(٢) المصدر السابق ٤٣/ ٥٣٧.
(٣) السابق ٤٣/ ٥٣٧.
(٤) السابق ٤٣/ ٥٣٨.
(٥) السابق ٤٣/ ٥٣٧.
(٦) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٥٦٤.
(٧) العسقلاني، لسان الميزان، ٥/ ٣٦.

عبارات الأئمة فيه لا تدل على الضعف الشديد وتركه فالظاهر أن إصراره كان في آخر حياته.

قال ابن يونس: «ما كان يحفظ، ويفهم. روى مناكير. نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه»(١).

- محمد بن عُبيد الطَّنافسِي:

قال أحمد بن حنبل: «كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطئه، وكان يظهر السنة»(٢).

جاء عن الإمام أحمد نفسه توثيقه:

قال أبو بكر الأثرم: «وسألته عن عمر بن عبيد، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، فوثقهم»(٣).

ووثقه ابن معين وابن عمار والعجلي والنسائي والدارقطني وابن سعد(٤).

ولعل سبب توثيقه مع إصراره على الخطأ هو عدم فحش أخطائه:

قال الآجري عن أبي داود حدث محمد بن عبيد عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر أنه كان يضرب ولده على اللحن فقال له رجل لو أخذناك بهذا ما رفعنا عنك العصا»(٥).

وقال المعلمي معلقا على قول أحمد: «الظاهر أن خطأه إنما كان في اللحن فقد وصف بأنه يلحن، فأما الثقة، فقد وثقه أحمد نفسه، وابن معين وابن عمار والنسائي والعجلي وابن سعد والدارقطني وغيرهم، وقال ابن المديني: «كان كيسا» ، واحتج به الشيخان في (الصحيحين) وبقية الأئمة»(٦).

- المُسيَّب بن واضح السُّلَمي:

(١) ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد (١٤٢١هـ)، تاريخ ابن يونس المصري، جمع: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ٢/ ٢٠١.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٤٠.

(٣) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، (١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت مؤسسة الرسالة، ٢٦/ ٥٦.

(٤) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٢٩.

(٥) المصدر السابق ٩/ ٣٢٨.

(٦) المعلمي اليماني، التنكيل، ١ / ٤٦٠.

قال أبو حاتم الرازي في المسيب بن واضح: «صدوق، كان يخطئ كثيرا، فإذا قيل له لم يقبل»[1].

ويلاحظ أن عبارات الأئمة فيه ليست بشديدة، ولا تدل على الترك مع إصراره على الخطأ فكان النسائي حسن الرأي فيه، ويقول: الناس يؤذوننا فيه.

وذكره: ابن عدي، فأورد له عدة أحاديث مناكير، ثم قال:

أرجو أن باقي حديثه مستقيم، وهو ممن يكتب حديثه.

وسمعت أبا عروبة يقول: كان المسيب لا يحدّث إلا بشيء يعرفه، ويقف عليه[2].

ولذلك دافع عنه العلامة المعلمي ونظر في المناكير التي ذكرت له فوجدها قليلة وليست بفاحشة وقد يكون الخطأ فيها من غيره لا منه:

قال المعلمي:»فكلمة أبي حاتم في المسيب لا تدل على أنه كان الغالب عليه، ولا أن خطأه كان فاحشا، ولا أنه بين له في حديث اتفاق أهل العلم على تخطئته فلم يرجع. وقد قال أبو عروبة في المسيب: «كان لا يحدّث إلا بشيء يعرفه يقف عليه». وهذا يشعر بأن غالب ما وقع منه من الخطأ ليس منه بل ممن فوقه، فكان يثبت على ما سمع قائلا في نفسه: إن كان خطأ فهو ممن فوقي، لا مني.

وفي «الميزان» و»اللسان» عن ابن عدي أنه ساق الأحاديث التي تُنْتَقَد على المسيب ثم قال: «أرجو أن باقي حديثه مستقيم، وهو ممن يكتب حديثه». وذكر في «الميزان» أربعة أحاديث، إما أن تكون هي جميع ما ذكره ابن عدي ، وإما أن يكون الذهبي رأى الأمر فيما عداها محتملا.

الأول: رواه المسيب عن يوسف بن أسباط، ويوسف ربما أخطأ في الأسانيد.

الثاني: حديث رواه ابن عدي عن الحسين بن إبراهيم السكوني – لم أقف على ترجمته – عن المسيب بسنده عن ابن عمر مرفوعا: أنه كره شم الطعام، وقال: إنما تشم السباع. وقد روى الطبراني في «الكبير» والبيهقي في «الشعب» كما في «الجامع الصغير» – من حديث أم

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٩٤.
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/ ٤٠٣.

سلمة مرفوعا: «لا تشموا الطعام كما تشمه السباع». فلينظر في سنده، ويقارن بسند حديث المسيب لعله يتبين وجه الغلط.

والثالث: ليس بالمنكر أراه، فإن كان فيه خطأ فيحتمل أن يكون من فوق. والله أعلم.

والرابع: قالوا: صوابه موقوف. وعلى هذا، فإنما أخطأ في رفعه.

وزاد في «اللسان» خامسا: «وهو من رواية المسيب عن يوسف بن أسباط»[1].

- الهيثم بن خلف الدُّوري:

قال ابن حجر: «من كبار الحفاظ لكن ذكر الإسماعيلي في صحيحه أنه كان لا يخالف ما في كتابه وإن علمه خطأ.

ذكر ذلك في أثناء الصلاة في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك فقال: قد وقع في رواية الهيثم: «محمد بن الربيع» والصواب: «محمود» وثبت الهيثم على ما في كتابه مع أن الإسماعيلي وصفه بأنه أحد الأثبات»[2].

ويظهر أن هذا من النوع الذي يصر على ما في أصل كتابه، وأيضا الخطأ الذي أصر عليه إنما هو خطأ يسير في الأسماء، وليس من الخطأ الفاحش ولذلك وصفه الإسماعيلي نفسه بقوله: «أحد الأثبات».

وقال العلامة المعلمي مدافعا عنه: «الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه، وذلك كمن يسمع حديثا بسند صحيح فيغلط فيركب على ذاك السند متنا موضوعا فينبهه أهل العلم فلا يرجع، وليس ما وقع للهيثم من هذا القبيل، إنما وقع عنده في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان، وقع عنده (محمد بن الربيع) بدل (محمود بن الربيع) وثبت على ذلك وهذا لا مفسدة فيه، بل ثبات الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله، وقد وقع لمالك بن

(١) المعلمي اليماني، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني ١٠/ ٨٠٠.
(٢) العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٢٠٠٢م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، ٨/ ٣٥٦.

أنس الإمام نحو هذا، كان يقول في عمرو بن عثمان: (عمر بن عثمان) وثبت على ذلك، وقد قال الإسماعيلي نفسه في الهيثم أنه «أحد الأثبات»[1].

وقد أثنى العلماء على كتبه فقال أبو بكر بن كامل: «كان كثير الحديث جدا ضابطا لكتابه»[2].

الخاتمة

بعد بيان مسألة الإصرار على الخطأ وأثرها في الحكم على الراوي، يتبين بعض النتائج، والتوصيات، وبيانها فيما يلي:

أولا: النتائج:

١. لا غني للمشتغلين بالحديث وعلومه عن معرفة قواعد الجرح والتعديل ومراتبها التي بينها العلماء في تضاعيف كتبهم؛ لتبين حال الرواة من حيث العدالة والضبط؛ للحكم على الحديث صحة وضعفا.

٢- كثرة الخطأ من الراوي أو قلته لا تعني أن الراوي متروك، ما لم يكن خطؤه فاحشا.

٣- الإصرار على الخطأ سبب للترك لكنه بشروط وضوابط.

٤- أن كثرة الرواية والحفظ لا تسلِّم الراوي من الوقوع في الخطأ.

٥- رجوع الراوي عن الخطأ دليل على صدقه وتوقيه وحسن أمره، ولكن لا يرجعه ذلك للمكانة التي كان عليها قبل الخطأ.

٦- أن هناك رواة ثقات عند الكثير من العلماء مع إصرارهم على خطئهم؛ مما يؤكد على أن الإصرار على الخطأ لا يحط من قدر الثقات كثيرا.

ثانيا: التوصيات:

١- على المؤسسات العلمية القيام بجمع القضايا التي لها الأثر على الرواة جرحا

(١) المعلمي اليماني، التنكيل، ١ / ٤١.
(٢) العسقلاني، لسان الميزان، ٨/ ٣٥٦.

وتعديلا في موسوعة علمية مختصة، وحصر الرواة الذين تنطبق عليهم هذه القضايا.

٢- على الباحثين في علوم الحديث- خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه- بالجامعات المختلفة أن يبحثوا عن مثل هذه القضايا وتقديمها في أطروحاتهم.

٣- تناول كتاب واحد من الكتب التي جمعت الرواة وتناولتهم بالجرح والتعديل ككتاب ابن أبي حاتم وميزان الاعتدال للذهبي وغيرهما وتطبيق هذه القضايا على الرواة الذين وردوا في هذه الكتب.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

المصادر والمراجع

١- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٢٧١هـ-١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، بيروت، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي.

٢- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٣- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت.

٤- ابن المبرد، يوسف بن حسن بن عبد الهادي (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، طبعة دار الكتب العلمية.

٥- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، العلل ومعرفة الرجال، الطبعة الثانية، الرياض، دار الخاني.

٦- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، الطبعة الأولى، مكتبة المنار.

٧- ابن عساكر، علي بن الحسن (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دمشق، دار الفكر.

٨- ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد (١٤٢١هـ)، تاريخ ابن يونس المصري، جمع: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

٩- البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، الضعفاء الصغير، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مصر، الطبعة الأولى، مكتبة ابن عباس.

١٠- البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

١١- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٩م)، مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، طبعة مكتبة العلوم والحكم.

١٢- البستي، محمد بن حبان التميمي (١٣٩٦هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، حلب، دار الوعي.

١٣- الجرجاني، عبد الله بن عدي (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر.

١٤- الحنفي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

١٥- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.

١٦- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

١٧- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،

تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف.

١٨- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، تذكرة الحفاظ، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

١٩- الذهبي، محمد بن أحمد (١٩٩٥م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٠- الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة.

٢١- الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة (٢٠٠٩م)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الطبعة الأولى، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٢٢- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (١٤٠٤هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت.

٢٣- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض، الطبعة الأولى، أضواء السلف.

٢٤- السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٣٩٩ - ١٩٧٩م)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، طبعة الجامعة الإسلامية.

٢٥- السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٤١٤هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم.

٢٦- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى، مصر، مكتبة السنة.

٢٧- السلمي، محمد بن الحسين (١٤٢٧ هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق:

فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى.

٢٨- السمعاني، عبد الكريم بن محمد (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

٢٩- السهمي، حمزة بن يوسف (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، الرياض، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف.

٣٠- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (١٤٠٦هـ.)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوَّامة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الرشيد بحلب.

٣١- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (٢٠٠٢م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية.

٣٢- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة.

٣٣- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية.

٣٤- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣٥- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، (١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت مؤسسة الرسالة.

٣٦- المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٤٠٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي.

٣٧- المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٤٣٤هـ)، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، دار عالم

الفوائد للنشر والتوزيع.

٣٨- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (١٤١٠هـ)، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر.

٣٩- الهيثمي، علي بن أبي بكر (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

٤٠- اليحصبي، عياض بن موسى (١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة / تونس، الطبعة الأولى، دار التراث / المكتبة العتيقة.

AlmSAdr wAlmrAjς

1. Abn Âby HAtm, ςbd AlrHmn bn mHmd bn Ădrys AlrAzy, (1271h-1952m), AljrH wAltςdyl, byrwt, AlTbςħ AlÂwlŶ, dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby.
2. Abn Aljwzy, ςbd AlrHmn bn ςly bn mHmd (1386h- 1966m), AlmwDwçAt, DbT wtqdym wtHqyq ςbd AlrHmn mHmd ςθmAn, AlTbςħ AlÂwlŶ, Almktbħ Alslfyħ bAlmdynħ Almnwrħ.
3. Abn AlSlAH, ςθmAn bn ςbd AlrHmn (1406h- 1986m), mqdmħ Abn AlSlAH (mçrfħ ÂnwAç ςlwm AlHdyθ), tHqyq: nwr Aldyn ςtr, dAr Alfkr- swryA, dAr Alfkr AlmçASr – byrwt.
4. Abn Almbrd, ywsf bn Hsn bn ςbd AlhAdy (1413h - 1992m), bHr Aldm fymn tklm fyh AlĂmAm ÂHmd bmdH Âw ðm, tHqyq: rwHyħ ςbd AlrHmn Alswyfy, byrwt, lbnAn, AlTbςħ AlÂwlŶ, Tbςħ dAr Alktb Alςlmyħ.
5. Abn Hnbl, ÂHmd bn mHmd bn Hnbl bn hlAl AlŝybAny (1422h- 2001m), Alςll wmçrfħ AlrjAl, AlTbςħ AlθAnyħ, AlryAD, dAr AlxAny.
6. Abn rjb, ςbd AlrHmn bn ÂHmd (1407h- 1987m), ŝrH ςll Altrmðy, tHqyq: hmAm ςbd AlrHym sçyd, AlÂrdn, AlTbςħ AlÂwlŶ, mktbħ AlmnAr.
7. Abn ςsAkr, ςly bn AlHsn (1415h- 1995m), tAryx dmŝq, tHqyq: ςmrw bn γrAmħ Alςmrwy, dmŝq, dAr Alfkr.
8. Abn ywns AlmSry, ςbd AlrHmn bn ÂHmd (1421h), tAryx Abn ywns AlmSry, jmç: ςbd AlftAH ftHy ςbd AlftAH, byrwt,

AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr Alktb Alçlmyħ.

9. AlbxAry, mHmd bn ĂsmAçyl (1426h- 2005m), AlDçfA' AlSγyr, tHqyq: ÂHmd bn ĂbrAhym bn Âby Alçnyn, mSr, AlTbçħ AlÂwlŶ, mktbħ Abn çbAs.
10. AlbxAry, mHmd bn ĂsmAçyl Aljçfy, AltAryx Alkbyr, tHqyq: Alsyd hAŝm Alndwy, dAr Alfkr.
11. AlbzAr, ÂHmd bn çmrw bn çbd AlxAlq (mn 1988 ĂlŶ 2009m), msnd AlbzAr, tHqyq mHfwĎ AlrHmn zyn Allh, wçAdl bn sçd, wSbry çbd AlxAlq AlŝAfçy, Almdynħ Almnwrħ, AlTbçħ AlÂwlŶ, Tbçħ mktbħ Alçlwm wAlHkm.
12. Albsty, mHmd bn HbAn Altmymy (1396h), AlmjrwHyn mn AlmHdθyn wAlDçfA' wAlmtrwkyn, AlmHqq: mHmwd ĂbrAhym zAyd, AlTbçħ AlÂwlŶ, Hlb, dAr Alwçy.
13. AljrjAny, çbd Allh bn çdy (1409h – 1988m), AlkAml fy DçfA' AlrjAl, tHqyq: yHyŶ mxtAr γzAwy, AlTbçħ AlθAlθħ, byrwt, dAr Alfkr.
14. AlHnfy, mγlTAy bn qlyj bn çbd Allh (1422h - 2001m), ĂkmAl thðyb AlkmAl fy ÂsmA' AlrjAl, AlmHqq: Âbw çbd AlrHmn çAdl bn mHmd - Âbw mHmd ÂsAmħ bn ĂbrAhym, AlTbçħ AlÂwlŶ, AlfArwq AlHdyθħ llTbAçħ wAlnŝr.
15. AlxTyb AlbγdAdy, ÂHmd bn çly AlbγdAdy, AlkfAyħ fy çlm AlrwAyħ, tHqyq: Âbw çbd Allh Alswrqy wĂbrAhym Hmdy Almdny, Almdynħ Almnwrħ, Almktbħ Alçlmyħ.
16. AlxTyb AlbγdAdy, ÂHmd bn çly bn θAbt (1422h- 2002m), tAryx bγdAd, tHqyq: Aldktwr bŝAr çwAd mçrwf, byrwt, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr Alγrb AlĂslAmy.

17. AlxTyb Albγdady, ÂHmd bn çly bn θAbt, AljAmç lÂxlAq AlrAwy wĀdAb AlsAmç, tHqyq: mHmwd AlTHAn, AlryAD, mktbħ AlmçArf.
18. Alðhby, ŝms Aldyn mHmd bn ÂHmd, (1419h- 1998m), tðkrħ AlHfAĎ, byrwt, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr Alktb Alçlmyħ.
19. Alðhby, mHmd bn ÂHmd (1995m), myzAn AlAçtdAl fy nqd AlrjAl, tHqyq: çly mHmd mçwD wçAdl ÂHmd çbd Almwjwd, byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ.
20. Alðhby, mHmd bn ÂHmd, (1405h - 1985m), syr ÂçlAm AlnblA', AlmHqq: mjmwçħ mn AlmHqqyn bĂŝrAf Alŝyx ŝçyb AlÂrnAŵwT, AlTbçħ AlθAlθħ, mŵssħ AlrsAlħ.
21. AlrAzy, çbyd Allh bn çbd Alkrym Âbw zrçħ (2009m), swŵAlAt Albrðçy lÂby zrçħ AlrAzy, AlmHqq: Âbw çmr mHmd bn çly AlÂzhry, AlTbçħ AlÂwlŶ, AlqAhrħ, AlfArwq AlHdyθħ llTbAçħ wAlnŝr.
22. AlrAmhrmzy, AlHsn bn çbd AlrHmn (1404h), AlmHdθ AlfASl byn AlrAwy wAlwAçy, tHqyq: mHmd çjAj AlxTyb, AlTbçħ AlθAlθħ, dAr Alfkr, byrwt.
23. Alzrkŝy, mHmd bn çbd Allh bn bhAdr (1419h- 1998m), Alnkt çlŶ mqdmħ Abn AlSlAH, tHqyq: zyn AlçAbdyn bn mHmd blA fryj, AlryAD, AlTbçħ AlÂwlŶ, ÂDwA' Alslf.
24. AlsjstAny, slymAn bn AlÂŝçθ (1399 – 1979m), swŵAlAt Âby çbyd AlĀjry ÂbA dAwd AlsjstAny, tHqyq: mHmd çly qAsm Alçmry, Almdynħ Almnwrħ, AlTbçħ AlÂwlŶ, Tbçħ AljAmçħ AlĂslAmyħ.
25. AlsjstAny, slymAn bn AlÂŝçθ (1414h), swŵAlAt Âby dAwd

llĂmAm ÂHmd bn Hnbl fy jrH AlrwAħ wtçdylhm, tHqyq: zyAd mHmd mnSwr, Almdynħ Almnwrħ, AlTbçħ AlÂwlŶ, mktbħ Alçlwm wAlHkm.

26. AlsxAwy, mHmd bn çbd AlrHmn (1424h- 2003m), ftH Almγyθ bŝrH Âlfyħ AlHdyθ llçrAqy, tHqyq: çly Hsyn çly, AlTbçħ AlÂwlŶ, mSr, mktbħ Alsnħ.
27. Alslmy, mHmd bn AlHsyn (1427 h), sŵAlAt Alslmy lldArqTny, tHqyq: fryq mn AlbAHθyn bĂŝrAf wçnAyħ d/ scd bn çbd Allh AlHmyd wd/ xAld bn çbd AlrHmn Aljrysy, AlTbçħ AlÂwlŶ.
28. AlsmçAny, çbd Alkrym bn mHmd (1401h- 1981m), Âdb AlĂmlA' wAlAstmlA', tHqyq: mAks fAysfAylr, byrwt, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr Alktb Alçlmyħ.
29. Alshmy, Hmzħ bn ywsf (1404h- 1984m), sŵAlAt Hmzħ bn ywsf Alshmy lldArqTny, AlryAD, AlTbçħ AlÂwlŶ, mktbħ AlmçArf.
30. AlçsqlAny, Âbw AlfDl ÂHmd bn çly bn mHmd bn ÂHmd bn Hjr (1406h.), tqryb Althðyb, AlmHqq: mHmd çwʹAmħ, AlTbçħ AlÂwlŶ, mTbçħ dAr Alrŝyd bHlb.
31. AlçsqlAny, ÂHmd bn çly Abn Hjr (2002m), lsAn AlmyzAn, tHqyq: çbd AlftAH Âbw γdħ, byrwt, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr AlbŝAŶr AlĂslAmyħ.
32. AlçsqlAny, ÂHmd bn çly bn Hjr (1379h), ftH AlbAry ŝrH SHyH AlbxAry, byrwt, dAr Almçrfħ.
33. AlçsqlAny, ÂHmd bn çly bn Hjr, thðyb Althðyb, Alhnd, mTbçħ dAŶrħ AlmçArf AlnĎAmyħ.
34. Alfswy, yçqwb bn sfyAn bn jwAn (1401h - 1981m), Almçrfħ

wAltAryx, AlmHqq: Âkrm DyA' Alçmry, AlTbçħ AlθAnyħ, byrwt, mŵssħ AlrsAlħ.

35. Almzy, ywsf bn Alzky çbd AlrHmn Âbw AlHjAj, (1400 h/1980m), thðyb AlkmAl, tHqyq: bŝAr çwAd mçrwf, AlTbçħ AlÂwlŶ, byrwt mŵssħ AlrsAlħ.
36. Almçlmy AlymAny, çbd AlrHmn bn yHyŶ (1406h), Altnkyl bmA fy tÂnyb Alkwθry mn AlÂbATyl, çlq çlyh: mHmd nASr Aldyn AlÂlbAny wzhyr AlŝAwyŝ wçbd AlrzAq Hmzħ, AlTbçħ AlθAnyħ, Almktb AlĂslAmy.
37. Almçlmy AlymAny, çbd AlrHmn bn yHyŶ (1434h), ĀθAr Alŝyx AlçlAmħ çbd AlrHmn bn yHyŶ Almçlmy AlymAny, AçtnŶ bh mjmwçħ mn AlbAHθyn, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr çAlm AlfwAŶd llnŝr wAltwzyç.
38. AlnysAbwry, mslm bn AlHjAj (1410h), Altmyyz, tHqyq: mHmd mSTfŶ AlÂçĎmy, Alsçwdyħ, AlTbçħ AlθAlθħ, mktbħ Alkwθr.
39. Alhyθmy, çly bn Âby bkr (1399h - 1979m), kŝf AlÂstAr çn zwAŶd AlbzAr, tHqyq: Hbyb AlrHmn AlÂçĎmy, AlTbçħ AlÂwlŶ, mŵssħ AlrsAlħ.
40. AlyHSby, çyAD bn mwsŶ (1379h - 1970m), AlĂlmAç ĂlŶ mçrfħ ÂSwl AlrwAyħ wtqyyd AlsmAç, tHqyq: Alsyd ÂHmd Sqr, AlqAhrħ / twns, AlTbçħ AlÂwlŶ, dAr AltrAθ / Almktbħ Alçtyqħ.